

اللباب في علل البناء والإعراب

والثاني أن يكون المفعول الأوّل استفهاماً كقوله تعالى (لِنَدْعَلَهُمْ أَيُّهُمْ أَجْرٌ بِأَيْنٍ أَجْرٌ) فالجمله في موضع نصب ولم يعمل الظن في لفظ الاستفهام لأنّ الاستفهام له صدر الكلام .

والثالث أن م تدخل لام الابتداء على المفعول الأوّل كقوله علمت لزيد منطلق ولا يجوز هنا غير الرفع لأن الفعل وإن كان مقدّمًا ما عاملاً ولكنه ضعيف إذ كان من أفعال القلب والغرض منه ثبوت الشك أو العلم في الخبر ومن ههنا أشبهت هذه الأفعال الحروف لأنّها أفادت معنى في غيرها واللام وإن لم تكن عاملة ولكنها قويت بشيئين .

أحدهما لزوم تصدرها كما لزم تصدّر الاستفهام والنفي والثاني أنّها مختصّة بالمبتدأ ومحقّقة له وإذا كانت اللام أقوى من هذا الفعل في باب الابتداء وكانت الجملة التي دخلت عليها هذه الأفعال مبتدأ وخبراً في الأصل لزم أن يمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها لفظاً ولهذا كسرت (إن) لوقوع اللام في الخبر وهذا مع أنّها لم تتصدّر .
فصل .

وإذا توسّطت بين المفعولين جاز الإعمال والإلغاء وإنّما كان كذلك لأنّها ضعيفه لما ذكرنا من قبل وقد ازدادت ضعفاً بالتأخيراً لأنّ ترى أنّ الفعل الذي